

المرأة في الشريعة الإسلامية وشذوذات الفقهاء ودعاوى المعاصرين

إعداد الدكتور أنور صالح أبو زيد

رئيس قسم الدراسات الإسلامية وأستاذ الفقه
بكلية التربية - جامعة دمار - الجمهورية اليمنية



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على
المرسل للناس أجمعين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين،
والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد..

مما لا يخفى على ذي لب، أن من أكد القضايا التي ركز عليها أعداء
الإسلام جهودهم في هذا العصر، قضية المرأة، التي استخدموها كالسلاح
في معركتهم ضد الإسلام، وأظهروا قضيتها مظهر المظلوم والمضطهد الذي
ينشد النصر، ويطلب الإغاثة من متسلط جبار، ووحش كاسر، ذي قيود
وأغلال، ينادي بالتححرر منها، بل وزادوا على ذلك برفع شعارات خادعة
للمرأة وللمجتمعات زعموا فيها أنهم ينصرون بها قضية المرأة، وبالمقابل
أظهروا المرأة الغربية كأنموذج بديل، وقدوة ملائمة للتقدم والحضارة كما
يزعمون، ولم تصب المرأة من وراء ذلك إلا القلق والحرمان والمرض الذي
اشتكت منه المرأة الغربية قبل الشرقية. لذا؛ فقد حاولت في هذا البحث أن
أسلط الضوء على المرأة ونظرة الشريعة الإسلامية لها، والدور الذي أناطته

الشرعية بها، والعبودية التي أراد الشرع منها تحقيقها في هذه الأرض، كما حاولت إلقاء الضوء على بعض الشذوذات الفقهية فيما يتعلق بأحكام المرأة للوقوف على الأقوال الشاذة التي استند عليها دعاة التحررية والعصرانية في هذا الموضوع، ومعالجة ذلك بنظرة شرعية صحيحة للنصوص مع فهم سليم مستمد من فهم السلف الصالح، وأرجو أن أكون قد وفقت للمقصود بيانه، والله ولي التوفيق.

وقد رأيت أن يكون البحث موزعاً على المباحث التالية:



المبحث الأول:

عناية الشريعة الإسلامية بمخاطبة المرأة وتكليفها أسوة بالرجل

المرأة والرجل في ميزان الإسلام جناحان لا تقوم الحياة الإنسانية ولا ترقى إلا في ظل عملية تنسيق ومواءمة بينهما، فالله خلق المرأة للمهمة ذاتها التي خلق من أجلها الرجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الذَّكَرَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥٦) [الذاريات: ٥٦]، وأناط السعادة بتحقيق كل من الرجل والمرأة لهذه المهمة، والتعاسة والشقاء بالإعراض عنها، ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُذًى فَلَا يَصِلْ وَلَا يَشْفَى﴾ (١٢٣) [الأنبياء: ١٢٣] وَمَنْ أَغْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا [طه: ١٢٣، ١٢٤].

لذا؛ كان الأصل في خطاب الشارع أنه موجه للجنسين معاً، بدءاً من الكرامة الإنسانية إلى تقرير المسؤولية الجنائية، فالمساواة في هذا الاتجاه هي الأصل، إلا أن هناك فوارق تستثنى من هذا الأصل لاعتبارات راعاها الشارع بين المرأة والرجل.

يقول ابن رشد: الأصل أن حكمهما واحد، إلا أن يثبت في ذلك فارق شرعي^(١).

ويقول ابن القيم: قد استقر في عرف الشارع أن الأحكام المذكورة بصيغة المذكر، إذا أطلقت ولم تقترن بالمؤنث؛ فإنها تتناول الرجال

(١) بداية المجتهد ١/١٧٢.

والنساء^(١).

ويقول ابن العربي: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، قول عام يتناول الذكر والأنثى من المؤمنين، حسب كل خطاب عام في القرآن على ما بيناه في أصول الفقه، إلا أن الله تعالى قد يخصص الإناث بالخطاب على طريق التأكيد^(٢).

«إن الإسلام يرفض أن تؤسس العلاقة بين الرجال والنساء على أساس مفهوم الصراع، إنما يؤسسها على مبدأ الترابط والتراحم والمودة والتوافق العقائدي والوحدة الرسالية لتحقيق معنى الاستخلاف في الأرض، كما أن الإسلام لا يقبل تلك النظرات العنصرية في تحديد دور المرأة ودور الرجل بحيث تصبح المقابلة بين الرجال والنساء هكذا بإطلاق، وإنما يخاطب الإسلام كليهما حسب وظيفته الفطرية، ودوره من خلال المؤسسة الاجتماعية الأولى وهي الأسرة، فهو يخاطب المرأة الأم، والزوجة، والابنة، والعمة، والخالة...، كما يخاطب الرجل الزوج، والأب، والابن، والولي، والعم... وهي نظرة شاملة»^(٣).

كما أن من تتبع أحكام الفقه الإسلامي لا يجد فرقاً بين أهلية الرجل والمرأة في شتى أنواع التصرفات المالية^(٤).



(١) إعلام الموقعين ٩٢/١.

(٢) أحكام القرآن ١٣٦٧/٣.

(٣) انظر: كتاب جهادنا الثقافي، جمال سلطان، ص ٢٨، ٢٩.

(٤) كالبيع، والإقالة، والسلم، والصرف، والشفعة، والإجارة، والرهن، والقسمة، والهبة، والوقف وغيرها.



المبحث الثاني:

الجوانب التي ساوت فيها الشريعة بين المرأة والرجل، والحكمة من ذلك

إن الشريعة الإسلامية في مساواتها بين الجنسين أو تفريقها بينهما إنما هو جار على مقتضى الحكمة الإلهية التي بموجبها تتحقق العبودية على أكمل وجه، ولولا ذلك لانفرط العقد، وعمّت الفوضى، واختللت الأمور، فكانت التسوية في مواضع هي الأليق، كما أن التفريق في مواضع هو الأليق.

قال ابن القيم رحمته الله تعالى: فهذا - أي: التسوية بين الرجل والمرأة في العبادات البدنية والحدود - من كمال شريعته وحكمتها ولطفها، فإن مصلحة العبادات البدنية ومصلحة العقوبات، الرجال والنساء مشتركون فيها، وحاجة أحد الصنفين إليها كحاجة الصنف الآخر، فلا يليق التفريق بينهما. نعم؛ فرقت بينهما في أليق المواضع بالتفريق... إلى أن قال: وسوّت بينهما في وجوب الحج لاحتياج النوعين إلى مصلحته، وفي وجوب الزكاة والصيام والطهارة... إلخ. اهـ^(١).

ونجد أن الإسلام أحل المرأة المكانة اللائقة بها في ثلاثة مجالات رئيسية^(٢):

(١) إعلام الموقعين ١٦٨/٢.

(٢) انظر: المرأة بين الفقه والقانون، للسباعي، ص ٢٢ بتصرف.

١ - المجال الإنساني: فاعترف بإنسانيتها كالرجل، وهو الأمر الذي كان مرفوضاً عند أكثر الأمم السابقة.

٢ - المجال الاجتماعي: حيث فتح أمامها مجال التعلم وأكرمها بحفاوة اجتماعية لا يعرف لها نظير عند غير المسلمين فلها حق الأمومة على ولدها، وحق الأخوة على إختوها، وحق الزوجية على زوجها، وحق البنوة على والديها.

٣ - المجال الحقوقي: فقد أعطاها الإسلام الأهلية الكاملة في جميع التصرفات حال بلوغها سن الرشد.

وفيما يلي بيان بعض الجوانب التي ساوت فيها الشريعة بين الرجل والمرأة^(١):

١ - وحدة الأصل والنشأة:

جاءت الآيات تقرر هذا المعنى كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَاهُ﴾ [الحجرات: ١٣].

٢ - المساواة في المال:

والمعنى أن كل واحد ذكراً كان أم أنثى سوف يتحمل مسؤوليته كإنسان وسيلقى في الآخرة جزاء عمله في هذه الدنيا، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، ﴿وَكُلُّهُمْ عِندَ رَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدٌ﴾ [مريم: ٩٥]، ﴿وَأَنْ لِّسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [٣٩] وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴿٤١﴾ [النجم: ٣٩ - ٤١]، ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ

(١) هذه الجوانب في هذا المبحث مستفادة من كتابات متعددة كتبت في موضوع المرأة فبارك الله في تلك الجهود.



مِنْكُمْ مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴿١٩٥﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٩٧﴾ [النحل: ٩٧].

٣ - المساواة في أهلية الخطاب الشرعي :

الخطاب الإلهي إلى البشر متجه إلى المرأة والرجل على حد سواء، وكل من المرأة والرجل مطالب بالإيمان بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر، ومخاطب بكافة التكاليف الشرعية دون وساطة أحد أو وصايته، مع تحمل المسؤولية الكاملة في كل ذلك.

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِرَاتِ وَالصَّادِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّيْمِينَ وَالصَّيْمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٥، ٣٦]، ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطَ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِ عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴿١٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنَ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١١﴾ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُّوحِنَا وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا مِنَ الْإِيمَانِ ﴿١٧﴾﴾ [التحریم: ١٠ - ١٢].

٤ - المساواة في التقاضي :

للمرأة حق التقاضي ورفع الظلم إن وقع عليها، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِأَلْفِطٍ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، وكثيرات هن النساء اللاتي جئن إلى رسول الله ﷺ يشتكين من الظلم الواقع عليهن من بعض أقاربهن

فأنصفهن رسول الله ﷺ ورفع عنهن ذلك الظلم. كما في قصة المجادلة التي ظاهر منها زوجها، جادلت في حكم كان من شأنه في الجاهلية أنه لا رجوع فيه، حتى أنزل الله فيه حكم الظهار^(١).

وتلك يمنعها أخوها عن الزواج ممن ترضى فتأتي تشكوه إلى الرسول فينزل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وأخرى يزوجهما أبوها وهي كارهة فيرد الرسول ﷺ نكاحها^(٢)، وتلك فتاة زوجها أبوها ممن تكره فجاءت إليه ﷺ فخيرها فقالت: قد أجزت ما فعل أبي، ولكن أردت أن يعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء^(٣).

وأخرى جاءت تشكي عم ابنتيها أنه منعها من الميراث من أبيهما فنزل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ أُمَّتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، وغيرهن كثيرات.

٥ - المساواة في الحقوق العامة:

فقد أعلن الإسلام المساواة والتكافؤ بين الحقوق والواجبات الأسرية للمرأة فقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وأعلن كذلك حقها في الشورى داخل الأسرة في أمر الأبناء وتربيتهم وغير ذلك من أمور الأسرة فقال تعالى في شأن فطام الأبناء: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال: ﴿وَأْتِمِرُوا بِئِنَّكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٦]، أي: تشاوروا بينكم بما هو معروف غير منكر وليقبل بعضكم من بعض من المعروف والجميل^(٤).

(١) قصتها في صدر سورة المجادلة، ورواها أبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب في الظهار، حديث رقم ٢٢١٤.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود، حديث رقم ٥١٣٨.

(٣) مسند أحمد ١٣٦/٦، والبيهقي ١١٨/٧، وهو صحيح بشواهده.

(٤) فتح القدير للشوكاني ٢٤٣/٥.

يَفْجِسُكِ مُبِينَةً يُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾
 وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا
 كَرِيمًا ﴿٣١﴾ [الأحزاب: ٣٠، ٣١].

ولما جاء الإسلام أسلمت المرأة وهاجرت، مع كفر الزوج والأب وكافة الأقارب من الرجال، فهذه أم حبيبة بنت أبي سفيان تسلم وتهاجر مع أن أبها كان إذ ذاك من رؤوس الكفر، ويرتد زوجها فتثبت هي على الإسلام.

وهذه فاطمة بنت الخطاب تسلم قبل إسلام أخيها عمر، وتكون هي سبب إسلامه بواسطة تصديها وتحديها له لما علم بإسلامها وأراد أن يفتنها.

وهذه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط تسلم وتهاجر رغم أن كل أفراد أسرتها كانوا على الشرك. وكثيرات هن اللواتي كن السبب في إسلام أزواجهن، منهن: أم سليم زوجة أبي طلحة الأنصاري، وأم حكيم بنت حزام زوجة عكرمة بن أبي جهل، وغيرهن كثير.

ب - حق التعلم:

جميع النصوص في القرآن والسنة الواردة في الرفع من شأن العلم تشمل الرجال والنساء، وقد نقل إلينا كثير من أحكام مسائل الدين عن طريق أزواج النبي صلوات الله وسلامه عليه، كعائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش، وصفية، ومن غيرهن أيضاً: كأم سليم، وأم حرام، وأم عطية، وأم شريك، وأم الدرداء، وغيرهن.

فللمرأة الحق في تعلم ما تحتاجه من العلوم النافعة لها مما يناسب طبيعتها، كالتفقه في الأمور التي تخص المرأة ويكثر السؤال عنها.

ومعرفة أمور التطيب والتمريض وما له اتصال من هذه الأمور بحاجة المرأة.



كما أن من المهم أن تتعلم صنعة في يدها؛ كالخياطة والحياسة، وأصول الطبخ، وتدير شؤون المنزل، ونحو ذلك.

وهذا يجعلنا هنا؛ ننبه على الطريقة العصرية للتعليم في وقتنا الحاضر حيث تتلقى الأنثى جميع العلوم التي يتلقاها الرجل دون مراعاة ونظر إلى ما يناسب طبيعتها وقدراتها، فنجد الفتاة تدرس علوم الهندسة، والرياضة، والأحياء، ونحو ذلك، وهذه مناهج يجب أن يعاد فيها النظر، وينشأ جامعات متخصصة تراعي ما يعطى للمرأة بقدر الحاجة، كما تراعي من جانب آخر تخفيف الجدول وساعات العمل، مع التخفيض في الأجر، وتخفيض سنوات الخدمة، لأن المنزل بحاجة إليها.

ج - حق المرأة في التملك:

العمل من أعظم أسباب التملك وكانت المرأة في عهد الجيل الأول تشارك زوجها في العمل، كعمله في الغزل مثلاً، وربما كسبت مالاً كثيراً تجب في الزكاة، فتعطيه زوجها وأيتاماً في حجرها، كما صنعت ذلك زينب زوج ابن مسعود رضي الله عنها ^(١).

والمرأة يمكنها أن تحترف مهنة تتكسب منها وهي في منزلها؛ كبعض المصنوعات التي تعرض في الأسواق، وفي زمننا يمكن استفادتها من علم الحاسوب في البرمجة وإدخال المعلومات، وكتابة البحوث، والتعامل الصحيح مع الإنترنت، كل ذلك يدر عليها مالاً وهي في بيتها لا تكاد تحتاج إلى الخروج منه.

فالإسلام أعطاها حرية التملك من وجوه متعددة كالعمل، والإرث، وكونها مكفولة من جميع النواحي، فهي إما تحت زوج، أو أب، أو أخ،

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام - حديث رقم ١٤٦٦.

أو قريب، أو بيت مال المسلمين، وهذه حقوق لها بكل حال حتى لو تعطلت يجبر السلطان على الإنفاق عليها.

كما أن للمرأة أن تتصرف في مالها كيف شاءت من صدقة أو هبة أو قرض أو إيجار، أو وقف أو وصية، ما دامت في كل ذلك كاملة الأهلية من البلوغ والعقل والرشد وعدم الحجر عليها.

يؤيد ذلك ما جاء في السنة أن النبي ﷺ وعظ النساء في يوم عيد الفطر وأمرهن بالصدقة، فكانت المرأة تلقي بالخواتيم، والقرط، والخلخال^(١). وهذا فعل منهن دون إذن الأزواج، وقد أجازته النبي ﷺ.

د - حق المرأة في الزواج:

ذلك أن من الحكم في الزواج الاستمتاع الشرعي، وقضاء الوطر، وحصول الولد، وهو مطلب للرجل والمرأة معاً. وقد يصل إلى حد الوجوب عند الخوف من الوقوع في الزنا، وهذه المعاني تشترك فيها المرأة مع الرجل فلكل منهما حق التزوج، واختيار شريك حياته، وانتقاء الأصالح.



(١) صحيح البخاري، كتاب العيدين، باب موعظة الإمام النساء، فتح الباري ٤٦٦/٢.



المبحث الثالث:

الجوانب التي ميزت فيها الشريعة المرأة عن الرجل والحكمة من ذلك

مع وجود المساواة بين الرجل والمرأة كما سبق بيانه، إلا أننا نجد أن الإسلام قد مايز بينهما في بعض الجوانب، وهذا التمايز هو من باب تحقيق العدل وإعطاء كل ما يناسبه بحسب طبيعته، وعند التأمل في هذه الفروق نجد أنها خاضعة لاعتبارات معينة تعود إلى طبيعة تكوين كل من الجنسين، ضعفاً وقوة، ونقصاً وكمالاً، وتحملاً وأداءً، ونحو ذلك، فإذا تساوت مع الرجل في جانب من الجوانب بحيث لا يكون لهذه الاعتبارات أثر، فليست حينها قاصرة عن الرجل.

«فالإسلام أبعد المرأة عن كل ما يناقض طبيعتها، أو يحول دون أداء رسالتها كاملة في المجتمع، فخصها ببعض الأحكام عن الرجل زيادة أو نقصاناً، كما أسقط عنها - لذات الغرض - بعض الواجبات الدينية والاجتماعية؛ كصلاة الجمعة، ووجوب الإحرام في الحج، والجهاد، وغير ذلك، وليس في هذا ما يتنافى مع مبدأ مساواتها بالرجل في الإنسانية والأهلية والكرامة الاجتماعية، ولا تزال الشرائع والقوانين في كل عصر، تخص ببعض الأحكام لمصلحة يقتضيها ذلك التخصيص، دون أن يفهم منه أي مساس بمبدأ المساواة بين المواطنين في الأهلية والكرامة»^(١).

(١) المرأة بين الفقه والقانون، للسباعي، ص ٣٠.

وقد جعل سبحانه المرأة على النصف من الرجل في عدة أحكام^(١):
الشهادة^(٢)، الميراث^(٣)، الدية^(٤)، العقيقة^(٥)، العتق^(٦).

وقد ذكر الله الحكمة من كونهما في الشهادة اثنتان لا واحدة وأنه لأجل إذكارة إحداهما الأخرى إذا ضلت.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا إنما يكون فيما يكون فيه الضلال في العادة، وهو النسيان وعدم الضبط، وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ حيث قال: «أما نقصان عقلهن فشهادة امرأتين بشهادة رجل»، فبين أن شطر شهادتهن إنما هو لضعف العقل لا لضعف الدين، فعلم بذلك أن عدل النساء بمنزلة عدل الرجال، وإنما عقلها ينقص عنه، فما كان من الشهادات لا يخاف فيه الضلال في العادة، لم تكن فيه على نصف الرجل، وما يقبل فيه شهادتهن منفردات إنما هو أشياء تراها بعينها، أو تلمسها بيدها، أو تسمعها بأذنها، من غير توقف على عقل، كالولادة، والاستهلال،

(١) انظر: قواعد ابن رجب ٩٣/٣، الطرق الحكيمة، لابن القيم ص ١٤٩، إعلام الموقعين ١٦٨/٢، تحفة المودود ص ٤٧، تهذيب السنن ١٢٩/٤، زاد المعاد ١٦٠/١.

(٢) قال تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَفَعَتَا مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَبْذُلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(٣) قال تعالى ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي زَوْجِكُمْ أَزْوَاجًا وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١].

(٤) ورد في ذلك حديث عند البيهقي ٩٥/٨، وقد ضعفه الألباني لكنه ذكر روايات صحيحة موقوفة على عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم. راجع إرواء الغليل ٣٠٦/٧ - ٣٠٧.

(٥) لحديث عائشة مرفوعاً: «عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة». رواه أحمد ٣١/٨، وصححه الألباني في الإرواء ٣٨٩/٤.

(٦) في الحديث عنه ﷺ قال: «من أعتق امرأة مسلماً أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار، ومن أعتق امرأتين مسلمتين أعتق الله بكل عضو منهما عضواً من النار». رواه أحمد ٢٣٥/٤، وأبو داود في سننه في العتق رقم ٣٩٦٧، والترمذي في سننه في النذور والأيمان رقم ١٥٤٧، وابن ماجه في العتق رقم ٢٥٢٢، والحديث قال عنه الأرنؤوط في تحقيقه لزاد المعاد: صحيح بشواهد ١٦٠/١.



والارتضاع، والحيض، والعيوب تحت الثياب، فإن مثل هذا لا ينسى في العادة ولا تحتاج معرفته إلى كمال عقل. اهـ^(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: فرقت - أي: الشريعة - بينهما - أي: الرجل والمرأة - في أليق المواضع بالتفريق وهو الجمعة والجماعة، فخص وجوبهما بالرجال دون النساء لأنهن لسن من أهل البروز ومخالطة الرجال، وكذلك فرقت بينهما في عبادة الجهاد التي ليس للإناث من أهلها... وأما الشهادة فإنما جعلت للمرأة فيها على النصف من الرجل لحكمة أشار إليها العزيز الحكيم في كتابه، وهي أن المرأة ضعيفة العقل، قليلة الضبط لما تحفظه، وقد فضل الله الرجال على النساء في العقول والفهم والحفظ والتميز، فلا تقوم المرأة في ذلك مقام الرجل، وفي منع قبول شهادتها بالكلية إضاعة لكثير من الحقوق وتعطيل لها، فكان من أحسن الأمور وألصقها بالعقول أن ضم إليها في قبول الشهادة نظيرها لتذكرها إذا نسيت، فتقوم شهادة المرأتين مقام شهادة الرجل، ويقع من العلم أو الظن الغالب بشهادتهما ما يقع بشهادة الرجل الواحد.

وأما الدية؛ فلما كانت المرأة أنقص من الرجل، والرجل أنفع منها، ويسد ما لا تسده المرأة من المناصب الدينية والولايات وحفظ الثغور والجهاد وعمارة الأرض وعمل الصنائع التي لا تتم مصالح العالم إلا بها، والذب عن الدنيا والدين لم تكن قيمتهما مع ذلك متساوية، وهي الدية، فإن دية الحر جارية مجرى قيمة العبد وغيره من الأموال، فاقتضت حكمة الشارع أن جعل قيمتها على النصف من قيمته لتفاوت ما بينهما... إلى أن قال: وأما الميراث؛ فحكمة التفضيل فيه ظاهرة، فإن الذكر أحوج إلى المال من الأنثى، لأن الرجال قوامون على النساء، والذكر أنفع للميت في حياته من الأنثى، وقد أشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله بعد أن فرض الفرائض

(١) انظر: الطرق الحكمية، لابن القيم، ص ١٥٠.

وفاوت بين مقاديرها: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١]، وإذا كان الذكر أنفع من الأنثى وأحوج كان أحق بالفضل... إلى أن قال: وأما الحقيقة فأمر الفضل فيها تابع لشرف الذكر، وما ميزه الله به على الأنثى، ولما كانت النعمة به على الوالد أتم، والسرور والفرحة أكمل، كان الشكران عليه أكثر، فإنه كلما كثرت النعمة كان شكرها أكثر. اهـ^(١).



(١) إعلام الموقعين ١٦٨/٢، ١٦٩.



المبحث الرابع:

مبنى التصور العام للمرأة الذي راعته الشريعة في تكليفها

النساء في الإسلام شقائق الرجال، ومن حكمة الاستخلاف الإلهي للإنسان في الأرض أن يعمرها ويطبق شرع الله فيها، فكان خلق آدم للقيام بهذه المهمة لكنه وحده قد يعجز فخلق من تلك النفس امرأة تعينه على المهمة، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

فعمارة الأرض منوطة بهذا الكائن البشري المكون من الرجل والمرأة. لذا، فالملاحظ أن آدم لم يعيش يوماً بمفرده على الأرض، ولا حواء كذلك، ومن هنا يمكن القول بأن: «أقدم مؤسسة اجتماعية تربوية عرفها الإنسان هي الأسرة»^(١).

إن اللبنة الأساس التي تتكون منها الأسرة هي الزوج والزوجة، ومن هنا جاء اهتمام الإسلام بالأسرة اهتماماً بالغاً. وذلك لأمرين^(٢):

(١) انظر بحثاً بعنوان: الأسرة والعولمة لفؤاد بن عبدالكريم نشرته مجلة البيان في تقريرها الاستراتيجي - الإصدار الثالث ص ٣٦٥.

(٢) باختصار من المصدر السابق ص ٣٦٩.

الأول: أن الأسرة تلبى مطالب الفطرة البشرية بالآتي:

أ - إيجاد الولد الذي يحمل اسم أبيه من بعده، ويكون عوناً له في شيخوخته.

ب - هي البيئة الأولى لتدريب الإنسان على المسؤولية التي كلفه الله بها من عمارة الأرض.

ج - أن سنة الزواج تحقق سنة الله في خلقه، وهي: (نظام الزوجية) كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذاريات: ٤٩).

د - إشباع مطالب الروح والجسد في الإنسان عن طريق الزواج الشرعي المذهب للنفوس والأخلاق.

الثاني: أن للأسرة مهام اجتماعية، ومنها:

أ - حفظ النسب من الاختلاط، إذ بها تعرف الأنساب وفي الحديث: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم»^(١).

ب - حماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية والانحلال الخلقي.

ج - حماية المجتمع من الأمراض الجنسية المصاحبة للزنى.

د - إعداد الفرد ليكون صالحاً في نفسه وأسرته ومجتمعه.

ومن خلال هذه النظرة للأسرة ندرك ذلك التصور الذي راعته الشريعة في تكليفها للمرأة حيث هي ركن الأسرة التي هي نواة المجتمع.

لذا، فالإسلام لا ينظر إلى المرأة كما نظرت إليها اليهودية والنصرانية

(١) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في تعليم النسب، رقم ١٩٠٢، صححه الألباني في صحيح الترمذي رقم ١٦١٢، وهو في صحيح الجامع رقم ٢٩٦٥.



من أنها جرثومة خبيثة، وكما نظر إليها العرب في الجاهلية من كونها حق موروث، وكانوا يثدنون البنات خشية العار والمشاركة في المطعم.

بل هي في ميزان الإسلام كالرجل فرض الله عليها القيام بالتكاليف الشرعية، كما عاملها بالثواب عند الاستجابة لأمره والعقاب عند النكول عنه قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنفَقَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر: ٤٠].

ولم تنل المرأة رعاية منذ طفولتها حتى مماتها إلا في ظل الإسلام، فهي مخلوقة لحكمة لا غنى للرجل عنها ولا غنى لها عن الرجل.

كما أن الإسلام لم يحجر على المرأة، ولم يمنعها من ممارسة حقوقها التي شرعها الله سبحانه، ضمن حدود لا ينبغي تجاوزها، وفي حال التجاوز لا بد من المؤاخذه لكي يقطع دابر الفساد، ولا تحدث بسببها فتنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: المرأة يجب أن تصان وتحفظ بما لا يجب مثله في الرجل، ولهذا خصت بالاحتجاب، وترك إبداء الزينة، وترك التبرج، فيجب في حقها الاستتار باللباس والبيوت ما لا يجب في حق الرجال، لأن ظهور النساء سبب الفتنة، والرجال قوامون عليهن^(١).

إن الحرية التي تطالب بها المرأة ينبغي أن تفهم الفهم الصحيح، فالحرية الحققة:

- هي العبودية التامة لله ﷻ والتحرر من قيود الهوى والشیطان.

- هي أن تعامل في المجتمع على أنها مكرمة كرمها الله تعالى كما كرم الرجل، ولا يحق للرجل أن يهضمها حقوقها التي منحها الشرع، أو يكلفها ما لم يكلفها الشرع تحت شعار التسلط أو القوامة، لأن القوامة

(١) مجموع الفتاوى ٢٩٧/١٥.

بمفهومها الإسلامي جزء من نظام متكامل يحفظ للمرأة حقوقها وإنسانيتها، فهي ليست قهراً أو استعباداً كما يحلو لأعداء المرأة أن يفسروا القوامة بذلك.

فالإسلام حرر المرأة تحريراً حقيقياً عندما حد من سلطة الرجل التعسفية على المرأة، ووضع أمامه الحواجز التي تقيده من الاسترسال في ضرب زوجته ضرباً مؤذياً، أو انتقامياً، فجاءت الآيات ل تمنع مضارة الرجل لامرأته: ﴿وَلَا تَقْضُوا عَنْهَا﴾ [النساء: ١٩]، ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيْنَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ﴾ [النور: ٣٣] ونحو هذه النصوص الشريفة.

إن من أعظم ما جاء به الإسلام للمرأة أن صان كرامتها الإنسانية، وأوضح لها شخصيتها المستقلة، وأعطاهها حريتها السامية في العمل والتعلم، والتملك، وإبداء الرأي فجعلها مسؤولة عن أعمالها كالرجل تماماً.

كما أن الإسلام أوصى بالمرأة خيراً، وحض على تربيته تربية صالحة، ورتب على ذلك الثواب المضاعف كما جاء في الحديث: «فاستوصوا بالنساء خيراً»^(١).

وحديث: «من يلي من هذه البنات شيئاً فأحسن إليهن؛ كنَّ له سترًا من النار»^(٢).



(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الوصاة بالنساء، رقم ٤٧٨٧، وصحيح مسلم، كتاب الرضاع - باب الوصية بالنساء رقم ٢٦٧١.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، رقم ٥٩٩٥، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب فضل الإحسان إلى البنات، رقم ٤٧٦٣.



المبحث الخامس:

الآراء الفقهية الشاذة في شأن المرأة

هناك بعض الآراء القديمة المنسوبة لأناس من أهل العلم تلقفها غير الموفقين ليجعلوا منها منطلقاً لدعواتهم وإبطالاً لأصول الإسلام المجمع عليها، ومن ذلك المجالات المتعلقة بالمرأة، ومما ساعد على انتشار هذا الأمر قلة العلماء واتخاذ رؤوس جهال وأنصاف متعلمين مرجعاً للفتيا والتحدث باسم الإسلام ومسارعة الفضائيات الماكرة لبث هذه السموم عبر قنواتها، وهنا أعرض لذكر بعض المسائل التي وقع فيها شذوذ في الآراء، وذلك في المسائل التالية:

مسألة: تقلد المرأة لولاية عامة:

يرى ابن حزم، أنه يجوز للمرأة أن تلي ما عدا الولاية العامة، مستنداً إلى أثر عمر رضي الله عنه حيث ولى الشفاء بنت عبد الله العدوية قضاء الحسبة على سوق المدينة^(١).

وهذا الأثر ذكره ابن حزم بدون سند، وهو غير ثابت فقد قال عنه ابن العربي المالكي: لم يصح فلا تلتفتوا إليه، فإنما هو من دسائس المبتدعة^(٢).

(١) المحلى ٤٢٩/٩.

(٢) أحكام القرآن ٤٨٢/٣.

ونقل ابن حجر عن ابن التين مخالفة ابن جرير الطبري للجمهور، فقال: يجوز أن تقضي فيما تقبل شهادتها فيه، وأطلق بعض المالكية الجواز^(١).

وذكر الماوردي أن الإجماع كان قائماً على انعقاد بطلان ولاية المرأة للقضاء وإثم موليتها، فلا يعتد برأي من قال بجواز توليتها بعد انقراض عصر الإجماع من غير دليل شرعي^(٢).

مسألة: النظر إلى المخطوبة:

قال داود: ينظر إلى جميع بدنها^(٣).

قال صاحب عون المعبود: وهذا خطأ ظاهر منابذ لأصول السنة والإجماع^(٤).

مسألة: إمامة المرأة للرجال:

ذكر النووي أن منع إمامتها للرجال هو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف والفقهاء السبعة، والأئمة الأربعة^(٥).

وقال ابن قدامة: وأما المرأة فلا يصح أن يأت بها الرجل بحال في فرض ولا نافلة في قول عامة الفقهاء^(٦).

وقال ابن تيمية: المنع من إمامة المرأة بالرجال قول عامة العلماء^(٧).

(١) فتح الباري ٥٦/١٣.

(٢) الأحكام السلطانية ص ٨٣.

(٣) عون المعبود، للآبادي ٩٧/٦.

(٤) انظر: عون المعبود ٩٧/٦.

(٥) المجموع ٢٥٥/٤.

(٦) المغني ١٩٩/٢.

(٧) القواعد النورانية الفقهية، ص ٧٨.



فإمامتها لا تصح عند الفقهاء كافة، لكن شذ أبو ثور والمزني والطبري حيث أفتوا بأنه لا إعادة على من صلى خلفها^(١).
ثم إن الأقدمين قصروا ذلك على الحاجة^(٢)، ونجد بين دعاة العصر من جعل لها ذلك مطلقاً^(٣).

مسألة: شهادة المرأة:

قام الإجماع على إجازة شهادتهن مع الرجال^(٤)، أو منفردات فيما لا يطلع عليه سواهن إلا في الرضاع^(٥).
وإنما وقع الخلاف بين الجمهور والكوفيين في اختصاص ذلك بالديون والأموال عند الجمهور، بينما أجازها الكوفيون حتى في النكاح والطلاق والنسب والولاء.

أما الحدود؛ فلم يجز شهادتهن فيها إلا أهل الظاهر، فإنهم يجيزون شهادتهن مطلقاً إذا كان معهن رجل في كل شيء على ظاهر الآية^(٦).

مسألة: دية المرأة:

حكى الإجماع على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل غير واحد من أهل العلم^(٧).

(١) انظر: المغني ١٩٩/٢، والمجموع ٢٥٥/٤، وحاشية الروض المربع ٣١٢/٢، وسبل السلام ٧٠/٢.

(٢) كما هو في رواية عن الإمام أحمد، انظر: المغني ١٩٩/٢، والقواعد النورانية، ص ٧٨.

(٣) سيأتي كلامهم في ذلك في الحديث عن الجهود العصرية في هذا المجال.

(٤) انظر: فتح الباري ١٩٤/٦.

(٥) انظر: المصدر السابق، وانظر: بداية المجتهد ٣٤٨/٢.

(٦) انظر: المصدرين السابقين، وانظر: المحلى لابن حزم ٣٩٥/٩.

(٧) ممن حكى الإجماع الشافعي في الأم ١٠٦/٦، وابن جرير في تفسيره ٢٠٩/٥، وابن المنذر في الإجماع ١٤٧، وابن حزم في مراتب الإجماع ١٤٠، وغيرهم.

وشذ شخصان اشتهرا بأرائهما الشاذة في الفقه وأصوله وخرقهما الإجماع في كثير من المسائل، وهما: أبو بكر الأصم، وإبراهيم بن إسماعيل بن علي، فقالا: إن ديتها كدية الرجل^(١).

وقد عقب ابن قدامة على هذا القول بعد حكايته إياه بقوله: وهذا قول شاذ يخالف إجماع الصحابة وسنة النبي ﷺ^(٢).

وقد أفاد غير واحد من أهل العلم أنه لا يعتد بخلاف هذين الشخصين^(٣).

مسألة: اختصاص الحجاب بأزواج النبي ﷺ، وأنه لا يلزم نساء المؤمنين من الحجاب ما يلزمهن:

وقد استدل من ذهب إلى ذلك بقصة الخثعمية الواردة في حديث ابن عباس رضي الله عنهما^(٤)، وهو ما نقله ابن حجر في فتح الباري عن ابن بطال، ثم عقب عليه بقوله: وفي استدلاله بقصة الخثعمية لما ادعاه نظر لأنها كانت محرمة^(٥).

ونقله كذلك عن القاضي عياض الذي قال: فرض الحجاب مما

(١) نسبه إليهما الماوردي في الحاوي ١٢/١٨٩، وابن قدامة في المغني ٧/٧٩٧.

(٢) المغني ٧/٧٩٧.

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر ٦/٢٩٦، ولسان الميزان ١/٣٥، والإشراف للقاضي عبدالوهاب المالكي ٢/٦٥٢، وفتح الباري لابن حجر ٢/٢١٨، والسييل الجرار للشوكاني ٢/٨٢.

(٤) الحديث رواه البخاري في صحيحه رقم ٦٢٢٨، في كتاب الاستئذان، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ [النور: ٢٧] وفيه: أن امرأة من خثعم وضيفة أقبلت تستفتي رسول الله ﷺ فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنها... الحديث.

(٥) انظر: فتح الباري ١١/١٠.



اختص به أزواج النبي ﷺ، فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين، فلا يجوز لهن كشف ذلك لشهادة ولا غيرها^(١).

وعقب عليه ابن حجر بقوله: وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه^(٢).

كما ذهب إلى ذلك ابن حزم في المحلى فإنه قال - بعد إيراد حديث الخثعمية -: فلو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها عليه السلام على كشفه بحضرة الناس^(٣).

مسألة: لبس الذهب للنساء:

من المتقرر شرعاً لدى العلماء سلفاً وخلفاً جواز لبس الذهب للنساء، وهذه القضية معدودة في قضايا الإجماع.

فقد قال البيهقي (بعد أن أورد الأحاديث بشأن التحريم وكذا الإباحة): واستدلنا بحصول الإجماع على إباحته لهن على نسخ الأخبار الدالة على تحريمه فيهن خاصة^(٤).

كما حكى النووي هذا الإجماع فقال: أجمع المسلمون على أنه يجوز للنساء لبس أنواع الحلي من الفضة والذهب جميعاً؛ كالطوق، والعقد، والخاتم، والسوار، والخلخال... وكل ما يعتدن لبسه، ولا خلاف في شيء من هذا. اهـ^(٥).

وهناك من شذ عن هذا الإجماع وأفتى بتحريم ما كان محللاً من

(١) فتح الباري ٥٣٠/٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المحلى ٢١٨/٣.

(٤) سنن البيهقي ١٤٢/٤.

(٥) انظر: المجموع شرح المذهب ٤٠/٦.

الذهب على النساء كالخاتم، والعقد، والسوار، والقلادة، متشبهاً ببعض الأحاديث الواردة في ذلك^(١)، وهي إما يعتريها الضعف، أو منسوخة، أو يراد بها ملابس خاصة تحمل عليها^(٢).



(١) وهو ما ذهب إليه صديق حسن خان، والألباني، وراجع كتابه: تمام المنة، ص ٣٦٢، وكتاب: آداب الزفاف، ص ١٣٢ - ١٦٨.

(٢) يمكن مراجعة كتاب نور الدين عتر (ماذا عن المرأة) ص ٩٠ وما بعدها للوقوف على مناقشة هذا الرأي المخالف للإجماع.



المبحث السادس:

الجهود العصرية لإخراج رؤية فقهية جديدة،
وفهم جديد للنصوص حول المرأة بما يتفق مع
متغيرات العصر ومقررات المنظمات الدولية

(نماذج للاجتهادات المطروحة في الساحة)

أولاً: المشاركات السياسية:

اتفق الفقهاء جميعاً على عدم جواز تولي المرأة منصب الإمامة العظمى، وأن الذكورة شرط فيمن يتولى هذا المنصب^(١).

كما أن من تأمل تاريخ الإسلام تبين له أنه لم يحدث أن تولت امرأة الخلافة أو أي ولاية من الولايات، وهذا إجماع عملي.

قال ابن قدامة: ولا تصلح المرأة للإمامة العظمى، ولا تولية البلدان، ولذا لم يول النبي ﷺ ولا أحد من خلفائه ولا من بعدهم امرأة قضاء، ولا ولاية بلد فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً^(٢).

وما ذلك إلا لأنه قد استقر في أذهان المسلمين أن الولاية تتنافى مع

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ٥٦٨/٣، وتفسير ابن كثير ٤٩١/٣، وزاد المسير لابن الجوزي ٣٧٩/٦، وفتح الباري ١٤٦/١٣ - ١٤٧.

(٢) المغني ٤١/٩.

طبيعة المرأة وتلزمها بمخالطة الرجال والبروز إلى المجالس، والتعرض للنظر إليها والخروج عن الآداب الخاصة بالمرأة^(١).

وقال الجويني: - وهو يتكلم عن شروط الإمامة - فما نعلمه قطعاً أن النسوة لا مدخل لهن في اختيار الإمام وعقد الإمامة، فإنهن ما روجعن قط، ولو استشير في هذا الأمر امرأة لكان أحرى النساء وأجدرهن بهذا الأمر فاطمة، ثم نسوة رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين، ونحن بابتداء الأذهان نعلم أنه ما كان لهن في هذا المجال مخاض في منقرض العصور، وكر الدهور^(٢).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١٤٥٨/٣.

(٢) غياث الأمم والتياث الظلم ص ٦٢، ومن أوائل الاتفاقيات التي صدرت بشأن المشاركة السياسية للمرأة اتفاقية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٢م، بعنوان: (اتفاقية خاصة بشأن الحقوق السياسية للمرأة)، وكان فيما قررته الأحكام التالية:

المادة الأولى: للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.

المادة الثانية: للنساء الأهلية في أن يتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام.

المادة الثالثة: للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة.

ثم توالى المؤتمرات والبرامج الغربية تؤكد على توسعة مشاركة النساء السياسية، والذي يعكس بدوره مدى تحقيق الديمقراطية لدى الحكومات والدول المفعلة لذلك.

وقد سارعت بعض الدول العربية وحقت هذه الرغبة فكان تعيين أول امرأة وزيرة في قطر، وتعيين ست نساء في مجلس شورى البحرين، وتعيين رئيسة للهيئة العامة للشؤون الحرفية في عمان بدرجة وزير، كما تشغل امرأتان مقعدين في المجلس الاستشاري العماني.

وفي الكويت تشارك المرأة بمنصب سفير، ويصدر قرار بمنح المرأة الكويتية حقوقاً سياسية كاملة بحلول عام ٢٠٠٣م.

أما بالنسبة لمصر؛ فإن مشاركتها النسائية السياسية متقدمة على مستوى الدول العربية، فقد أصبح حقل الدبلوماسية المصرية حافلاً بالموظفات من النساء بعد أن صارت هناك امرأة دبلوماسية بين كل ستة رجال، الأمر الذي بات معه الرجال يخشون من احتكار النساء للوظائف الدبلوماسية.



ومع هذا؛ إلا أننا نجد من بين دعاة العصر - وتحت دعوى التجديد وربما كان من بعضهم مجارة للغربيين ولو على حساب الشرع والعقل والواقع، وتناغماً مع دعوى المساواة بين الجنسين - من أعلن جواز تولي المرأة أي عمل أو وظيفة مهما كانت، ولم يفرقوا بين الولاية العامة والوظيفة العادية، وتأولوا حديث: «ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(١)، على أنه خاص في مناسبة معينة وبلد معين^(٢).

قال الخطابي: في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء^(٣).

وقد استفاد الصحابي الجليل أبو بكره رضي الله عنه من هذا الحديث يوم الجمل فقال: لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل، لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(٤).

وانتفاعه بذلك هو أنه امتنع من القتال مع أصحاب الجمل لما رأى أن الذي يتولى أمرهم امرأة هي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، مع اعترافه لها بالفضل حين قال لها: إنك لأم، وإن حقك لعظيم، لكن سمعت رسول الله ﷺ يقول... وذكر الحديث^(٥).

وقد نقل ابن حجر عن ابن التين قوله: احتج بحديث أبي بكره من قال: لا يجوز أن تولى المرأة القضاء^(٦).

فكان تولية المرأة الولاية العامة والقضاء أمراً جائزاً مطلقاً لدى طائفة من هؤلاء العصرانيين، زاعمين أن هذا الأمر إنما هو فكر إسلامي وآراء

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي إلى كسرى وقبصر، رقم ٤٠٧٣.

(٢) انظر: كتاب العصرانيون، لمحمد الناصر، ص ٢٦٧.

(٣) فتح الباري ١٢٨/٨.

(٤) أخرجه البخاري مع الفتح ٥٣/١٣، كتاب الفتن، رقم ٧٠٩٩.

(٥) جاء ذلك في رواية عمر بن شبة أوردها ابن حجر في فتح الباري ٥٦/١٣.

(٦) فتح الباري ٥٦/١٣.

فقهية وليس ديناً وضعه الله أو وحي أوحى به إلى رسوله عليه الصلاة والسلام^(١).

مع أن هذا القول يخالف المذاهب الأربعة، واجتهادات جمهور الفقهاء، وما قاله هؤلاء خروج على النصوص المحكمة في الكتاب والسنة^(٢).

وهناك نقاش كبير بين كثير من الباحثين حول هذا الموضوع فمنهم من يمنع، ومنهم من يجيز، وكان لهذا النقاش أثر على رؤية العاملين في الساحة من مختلف الاتجاهات الإسلامية المعاصرة، وكان من أبرز الاتجاهات التي أعطت المرأة الحق في المشاركة السياسية الإخوان المسلمون فرأوا أن لها حقاً في الانتخابات، وفي عضوية المجالس النيابية، وفي تولي الوظائف العامة.

زاعمين أن ليس ثمة نص في الشريعة يمنع من ذلك، وأن النصوص الحاثئة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تدعم هذا الرأي حيث فيه تكليف للمرأة بذلك.

قالوا: بل إنه في بعض الأحوال تكون المشاركة واجبة وضرورة لأجل تكثير الأصوات للإسلاميين وعدم تضعيف فرصة فوز المرشح الإسلامي. ومثل ذلك؛ حقها في عضوية المجالس النيابية، وتوليها للوظائف العامة دون الإمامة العظمى، كالقضاء فقد استندوا إلى اختلاف الفقهاء في هذه المسألة، وإلى جواز عملها شرعاً فيما هو حلال من الأعمال المهنية؛ كالطب والتدريس، والتمريض ونحوه^(٣).

(١) الإسلام والمستقبل، محمد عمارة، ص ٢٣٧.

(٢) بالنسبة لتولية المرأة للقضاء أجازته الحنفية في غير الحدود والقصاص. الهداية للمرغيناني ١٠١/٣.

(٣) انظر: الاختلافات الفقهية لدى الاتجاهات الإسلامية المعاصرة، لمحمد عبداللطيف محمود، ص ٣٣١ وما بعدها.



كما نادى بعضهم^(١) بضرورة أن يفسح للمرأة مكان لتشارك في قضايا الأمة السياسية والاجتماعية والثقافية نابعة ومرشحة لكل ما تحسنه من الأعمال.

ويرى آخر^(٢)؛ أنه من المخجل استمرار صدور فتاوى في بعض أقطار الإسلام بتحريم مشاركة المرأة في العمل السياسي، بينما المرأة الإسرائيلية تغير على مدنا ومساجدنا!!!

بل هناك من ذهب إلى تولية المرأة كل القضاء، وقال أيضاً: ليس في الدين مصدر يمنع المرأة أن تؤم في الصلاة، وأن تلي بعض الأمر... إلخ^(٣).

ومن هؤلاء من يرى بأن الإسلام يرحب بالمرأة قاضية^(٤)، بل يرى أن ليس ثم ما يمنع من توليها للرئاسة إن امتلكت الموهبة النفسية والقدرة على القيادة، وضرب مثلاً على ذلك بيلقيس في حكمها لليمن، وجولدا مائير في حكومة إسرائيل، وأنديرا غاندي في حكمها للهند!!^(٥).

ثانياً: ما يتعلق بأحكام الأسرة:

مع أنها التي بقيت لم تعبت بها يد القوانين الوضعية، ومع هذا طالتها محاولات التغيير في مصر والمغرب، بل والسعي لتنزيل هذه الخطط والقرارات لبلاد أخرى؛ كالنيجر واليمن وغيرهما من الدول العربية.

(١) وهو الشيخ القرضاوي، انظر كتابه: الإسلام والعلمانية، ص ٣٩.

(٢) هو الغنوشي، انظر كتابه: المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، ص ١١٨.

(٣) انظر كتاب: منهج التيسير المعاصر، للطويل، ص ٣٣، نقلاً عن كتاب: الدكتور الترابي وفساد نظرية تطوير الدين، لعبد الفتاح محجوب، ص ٣٣.

(٤) هو الشيخ محمد الغزالي انظر كتابه: مستقبل الإسلام، ص ٥٦.

(٥) السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، لمحمد الغزالي، ص ٤٧ - ٥١.

ومما دعت إليه هذه الخطة رفع سن الزواج لدى الفتيات من ١٥ إلى ١٨ سنة، وتقاسم الممتلكات في حالة الطلاق، وإلغاء تعدد الزوجات، وإضفاء الاختيارية على وجوب حضور ولي المرأة عند الزواج.

وإمعاناً من دعاة هذا التيار التجديدي في متابعة الغربيين حذو القذة بالقذة فقد ناقضوا هدي الشريعة في هذه المسائل:

فذهب قاسم أمين إلى أن الطلاق محظور في نفسه، مباح للضرورة فقط، وأنه لا يقع بمجرد التلفظ بكلمة الطلاق مهما كانت صريحة، بل لا بد من إيقاعه أمام القاضي في وثيقة رسمية بحضور شاهدين.

وتابعه على ذلك العديد من العصريين منهم: محمد فتحي عثمان^(١)، ومحمود الشرقاوي^(٢).

كما عد هؤلاء مسألة تعدد الزوجات - التي شرعها الله - من سمات عصر الإقطاع^(٣).

ثالثاً: بعض القيم الاجتماعية:

أ - نشر مفهوم الجندر:

وهذا المصطلح جديد، وأول ظهور له كان في وثيقة مؤتمر المرأة الرابع في بكين، وهو يعني: (النوع الاجتماعي)، وهو بديل عن كلمة (sex) التي تشير إلى الذكر والأنثى، وهذا التحريف في اللغة والمفهوم يهدف إلى تمرير ما أسمته مؤتمرات الأمم المتحدة: (التنوع الجنسي)، أو (المثلية الجنسية) الذي يعني: الاتصال الجنسي بين رجلين، أو بين امرأتين، أو بين رجل وامرأة.

(١) انظر كتابه: الفكر الإسلامي في التطور، ص ١٩٠.

(٢) انظر كتابه: التطور روح الشريعة، ص ٢٧٥.

(٣) انظر كتاب: العصرانيون، لمحمد حامد الناصر، ص ٢٦١.



وقد كانت هناك جهود حثيثة إلى نشر مفهوم الجندر في الدول العربية من قبل المنظمات والحركات النسائية الغربية بقصد إدماج الشواذ جنسياً في المجتمع، وعدم اعتبارهم منبوذين.

ب - مفهوم الصحة الإنجابية:

وهو مفهوم يشتمل على حق وباطل، ومن معانيه كل ما يتعلق بصحة المرأة من حيث التغذية والحمل والولادة والرضاع الطبيعي، وهذه أمور حسنة، إلا أنهم يتوصلون تحت هذا الستار إلى معان باطلة؛ كالتنفير من الزواج المبكر، والحد من الإنجاب، وإباحة الإجهاض، وهي أمور دعت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة حول المرأة والسكان واعتبرتها الوسيلة الرئيسية للنهوض بالمرأة، بينما نجد في الوقت نفسه ميزانيات دعم إنجاب الأطفال والتشجيع عليه في الغرب تعادل عشرات أضعاف ميزانيات ما يوصف بالمساعدات الإنمائية.

ج - مفهوم الحجاب:

انعتقد الإجماع على مشروعية احتجاب النساء عن الرجال الأجانب فقد قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة المحرمة تلبس المخيط كله، والخفاف، وأن لها أن تغطي رأسها، وتستر شعرها إلا وجهها، فتسدل عليه الثوب سداً خفيفاً تستتر به عن نظر الأجانب. اهـ^(١). وهذا يقتضي أن غير المحرمة مثل المحرمة فيما ذكر بل أولى^(٢).

وفيه دليل واضح، وكشف فاضح لجهل دعوى أن النقاب بدعة لا أصل له في الإسلام^(٣).

(١) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري ٣٣٧/٩.

(٢) الرد القوي، للتوحيدي، ص ٢٤٨.

(٣) انظر: أدلة الحجاب، للمقدم، ص ٤٧٥، وانظر كتاب: روائع البيان، للصابوني ١٧١/٢، تحت عنوان: بدعة كشف الوجه.

وقال ابن حجر في حديث سهل: «إن أبا أسيد أعرس فما صنع لهم طعاماً ولا قربه إليهم إلا أم أسيد»^(١)، وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعوه، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة ومراعاة ما يجب عليها من الستر^(٢).

وقال أيضاً في حديث عائشة ونظرها إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد^(٣): «ويقوي الجواز - أي: جواز نظر المرأة إلى الرجل عند أمن الفتنة - استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار متنقيات لثلا يراهن الرجال، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلا يراهن النساء، فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين، وبهذا احتج الغزالي فقال: لسنا نقول: إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط؛ وإن لم تكن فتنة فلا، إذ لم تزل الرجال على ممر الزمان مكشوفي الوجوه والنساء يخرجن متنقيات، فلو استووا لأمر الرجال بالتنقب أو منعن من الخروج»^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: - في قوله تعالى: ﴿يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَ مِنْ جَلْبَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، دليل على أن الحجاب إنما أمر به الحرائر دون الإماء^(٥).

إن كلمة الفقهاء من المذاهب الأربعة تكاد تتفق على وجوب تغطية

(١) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب قيام المرأة على الرجال في العرس، رقم ٥١٨٢.

(٢) فتح الباري ٢٥١/٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب نظر المرأة إلى الحبش، رقم ٥٢٣٦.

(٤) فتح الباري ٣٣٧/٩، وما نقله ابن حجر من كلام الغزالي انظره في إحياء علوم الدين ٧٢٩/٤.

(٥) مجموع الفتاوى ٤٤٨/١٥.



المرأة جميع بدنّها عن الأجانب، ذلك أن من رأى منهم أن الوجه والكفين ليسا بعورة أوجب تغطيتهما كذلك نظراً لفساد الزمان ورقة الدين عند أهله^(١).

«ورغم الخلاف القديم بين الفقهاء في هذه المسألة إلا أنه بقي خلافاً نظرياً إلى حد بعيد، حيث ظل احتجاب النساء هو الأصل في الهيئة الاجتماعية خلال مراحل التاريخ الإسلامي»^(٢).

ثم يذهب العصريون ودعاة منهج التيسير المعاصر بعد ذلك إلى أن الحجاب الشرعي قيد يجب التخلص منه، زاعمين أن هذه القضية ترتبط بالتمدن والتحضّر أكثر مما هي مرتبطة بالدين^(٣).

وربما قصر بعضهم ما ورد من الآيات في شأن الحجاب على نساء النبي ﷺ^(٤)، ويرى أن الحياة العامة ليست مسرحاً للرجال وحدهم، وأن الضرورة العملية تسوغ الاختلاط في المجامع؛ كالحج، والمركبات العامة، وقاعة المحاضرات، ومؤتمرات الأحزاب، والليالي السياسية!!^(٥).

(١) انظر في المذهب الحنفي: الفتاوى الهندية ٥٨/١، وبدائع الصنائع ١٢٣/٥، والمبسوط ١٥٢/١٠، وأحكام القرآن للجصاص ٤٥٨/٣، وفي المذهب المالكي: جواهر الإكليل ٤١/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٢٨/١٢، ومواهب الجليل ٤٩٩/١، وهذان المذهبان هما من قال بكشف الوجه والكفين حال أمن الفتنة وإلا وجب الستر والتغطية، وفي المذهب الشافعي انظر: روضة الطالبين ٢١/٧، ومغني المحتاج ١٢٨/٣، وفي المذهب الحنبلي: المغني ٦٠١/١، والآداب لابن مفلح ٣١٦/١، والإنصاف للمرداوي ٤٥٢/١.

(٢) أدلة الحجاب للمقدم، ص ٤٧٥.

(٣) انظر: الإسلام وقضايا العصر، لمحمد عمارة، ص ٩٠، وانظر ما ذكره صاحب كتاب: السابحون ضد التيار، ص ١١٨، عن نظرة سلامة موسى للحجاب، نقلاً عن أخبار الخليج (البحرين) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢١ م.

(٤) هكذا قال التراخي في كتابه: المرأة بين تعاليم الدين وتقاليده المجتمع، ص ٢٧.

(٥) المصدر السابق ص ٢١، ٣٥.

بل إنه قد بلغت الجراة ببعضهم أن يصف المرأة التي تتمسك بضرورة تغطية الوجه باسم الإسلام بأنها مخطئة وغير فاهمة للإسلام^(١).

هكذا يعبث هؤلاء بالنصوص الشرعية، ويستخفون بتعاليم الدين الواضحة الجلية، متعللين بأسباب واهية، يحدوهم في ذلك الهوى والانهازامية للفكر الغربي المنحرف والانبهار به، فيزعمون أنه لا يوجد في القرآن نص يحرم سفور المرأة أو يعاقب عليه^(٢)، وأن من ينادي بالحجاب لم يفهم المسألة، ولم يدرس الحديث ولا قرأ القرآن قراءة صحيحة!!^(٣).

د - الاختلاط :

وهو موضوع يكثر ذكره وترداده في كتابات العصرانيين وأدعياء منهج التيسير المعاصر، فمع وضوح الأدلة من الكتاب والسنة التي تمنع الرجل من النظر إلى المرأة والعكس، وتشدد على التباعد بين الرجل والمرأة الأجنبية فتمنع من الاختلاط وتحرم دخول الأجنبي حتى ولو كان من الأقارب، بل إن الشريعة طافحة بلزوم النساء بيوتهن، والانكفاف عن الخروج منها إلا لضرورة، ونهتهن عن التبرج والسفور كما هو فعل الجاهلية الأولى، بل لم يسمح الإسلام بالنظر إلى المرأة إلا في حالة الخطبة للزواج، مما يدل على تشديد الإسلام في أمر النظر لأنه أول الأمر في درب الشيطان ووساوسه الموصلة إلى الفاحشة.

مع صراحة النصوص في هذا الشأن، إلا أننا نجد التغافل عنه لدى هذا النوع من دعاة هذا الاتجاه:

- (١) انظر: حديث إلى الشباب المتطرف، لعبد المنعم النمر، ص ٨٥.
- (٢) هذا كلام حسين أحمد أمين في كتابه: موقف القرآن من حجاب المرأة، نقله عنه محمد الناصر في كتابه: العصرانيون، ص ٢٦٣.
- (٣) نقله عن مجلة الأهالي القاهرية صاحب كتاب: العصرانيون، ص ٢٦٤.



فمنهم من يدعو إلى خروج المرأة من بيتها، واختلاطها بالرجال الأجانب لمشاركتهم في الاشتغال بالشؤون العامة^(١).

كما يرى بعضهم أن كلمة الاختلاط دخيلة على المجتمع، فقد كانت المرأة المسلمة - كما يزعم - في عصر النبوة والصحابة والتابعين، تلقى الرجال والعكس، في مناسبات دينية ودنيوية، ولم يكن ذلك ممنوعاً بإطلاق، ويزعم أنه ليس كل اختلاط ممنوعاً كما يصوره دعاة التشديد والتضييق^(٢).

ويذكر أنه حضر عدداً من المؤتمرات في أمريكا وأوروبا فوجد فصلاً تاماً بين الجنسين، فقام بإنكار ذلك زاعماً أن الأصل في العبادة ودروس العلم هو الاشتراك^(٣).

ويضيف بعضهم بأن الصحابة ما كانوا يغضون البصر، وكانوا يعرفون الصحابيات بوجوههن وأشكالهن!!^(٤)، وينادي بإباحة اتصال الرجال بالنساء في الحياة العامة، بل تجاوز الحد حتى زعم أن الفتوى بحرمة الاختلاط وإلزام النساء بالحجاب الشرعي هو من أهم أسباب انحراف المجتمع في الجنس والرذيلة، وهو واحد من أسباب عدم طهر المجتمع!!^(٥).

بل قد أغرب بعضهم حتى قال: إن الأمر لو كان بيده ما سمح للمرأة

(١) انظر كتاب: المرأة المسلمة في تونس، للغنوشي، ص ١٠١.

(٢) انظر كتاب: ملامح المجتمع المسلم، للقرضاوي، ص ٣٦٨، ٣٦٩.

(٣) انظر كتاب: أولويات الحركة الإسلامية، للقرضاوي، ص ٦٥.

(٤) انظر كتاب: منهج التيسر المعاصر للطويل، ص ١٦٢ نقلاً عن كتاب المرأة بين تعاليم الدين وتقاليد المجتمع للتراي، ص ٢٧.

(٥) انظر كتاب: منهج التيسر المعاصر، لعبدالله الطويل، ص ١٦٢، فقد عزا ذلك إلى التراي نقلاً عن كتاب بعنوان: كتب حذر منها العلماء، لمشهور حسن ٣٢٥/١.

بالزواج ما لم تحضر شهادة تثبت فيها أنها عملت في مجال الرجال خمس سنوات!!!^(١).

هـ - شهادة المرأة:

نص القرآن على أن شهادة المرأة في الديون والأموال على النصف من شهادة الرجل بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٢].

قال ابن المنذر: أجمع العلماء على القول بظاهر الآية^(٢).

وفي الحديث: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟»^(٣).

رغم ذلك ذهب الشيخ محمود شلتوت إلى تأويل الآية وأخرجها عن ظاهرها وأبطل مدلولها وقال بمساواة شهادة المرأة للرجل زاعماً أن الآية جاءت على ما كان مألوفاً في شأن المرأة ولا يزال أكثر النساء كذلك لا يشهدن مجالس المداينات ولا يشتغلن بأسواق المبيعات... إلخ^(٤)، وأيد هذا المذهب الشيخ محمد الغزالي^(٥)، ووافقهما الدكتور القرضاوي على ذلك ورأى أن المرأة إذا كانت تشترك في البيع والشراء والمعاملات فشهادتها كشهادة الرجل^(٦).

و - دية المرأة:

قام الإجماع على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل، وحكى

(١) ذكره عن سلامة موسى صاحب كتاب: السابحون ضد التيار، ص ١١٨، نقلاً عن أخبار الخليج (البحرين) ١٢/٢١/١٩٩٠ م.

(٢) حكاه عنه ابن حجر في فتح الباري ٥/٢٦٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم ٣٠٤.

(٤) انظر كتابه: الإسلام عقيدة وشرعية ص ٢٤٠.

(٥) في كتابه: مائة سؤال عن الإسلام ٢/٢٦١.

(٦) انظر كتابه: مركز المرأة ص ٢٠.



الإجماع ابن المنذر^(١)، وابن حزم^(٢)، وابن رشد^(٣)، وغيرهم ممن سبق بيانه عند الكلام عن الأقوال الفقهية الشاذة.

ومع هذا؛ نجد من ينكر هذا ويدعي المساواة في الدية بينهما وأن القول بخلاف هذا يخالف ظاهر القرآن^(٤).

ونجد كتاباً عنون له مؤلفه بـ (تمام دية المرأة وتهافت دعوى التنصيف) لمصطفى عيد الصياصنة^(٥).

ز - ميراث المرأة:

مما هو معلوم أن ميراثها على النصف من ميراث الرجل بنص القرآن الكريم والسنة المطهرة كما تقدم بيانه. ومع هذا، نجد أصوات تنادي بتعديل نصيب المرأة في الميراث مدعية أن عدم مساواتها به في ذلك من دواعي إحجام كثير من الشبان عن الزواج في الشرق^(٦).

ح - مصافحة المرأة الأجنبية:

ذهب الفقهاء إلى تحريم مصافحة المرأة الأجنبية^(٧)، قال صاحب

(١) انظر كتابه: الإجماع ص ٧٢.

(٢) انظر كتابه: مراتب الإجماع، ص ١٤٠.

(٣) انظر كتابه: بداية المجتهد ٢/ ٤٢٥.

(٤) انظر كتاب: السنة النبوية لمحمد الغزالي، ص ١٩.

(٥) الكتاب من مطبوعات دار ابن حزم في بيروت سنة ١٤١٥هـ، وهو مبني على القول الشاذ في هذه المسألة وقد تولى الرد عليه شيخنا الدكتور سليمان العمير أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية في بحث عنون له بـ (تنصيف دية المرأة بدليل الإجماع وتهافت دعوى التمام).

(٦) هذا ما زعمه سلامة موسى فيما نشرته عنه مجلة الفتح القاهرية ونقله السباعي في كتابه: المرأة بين الفقه والقانون، ص ١٤٦.

(٧) انظر: بدائع الصنائع ٥/ ١٢٣، روضة الطالبين ٢٨/ ٢٨، غذاء الألباب شرح منظومة الآداب للسفاريني ٢/ ٢٥٣، المتقى للباقي ٧/ ٣٠٨.

الفتح الرباني: إن أحاديث الباب تدل على تحريم مصافحة المرأة الأجنبية، ولمس بشرتها، بغير حائل. اهـ^(١).

ومما لا يشك فيه أحد أن مس البدن أقوى إثارة من النظر بالعين.

وإذا كان النبي ﷺ امتنع عن المصافحة وقت المبايعة وهي مسألة حاسمة بل هو الوقت الذي يقتضيها، فهو يدل على أنها لا تجوز، وليس لأحد مخالفتها، لأنه هو المشرع لأمره بأقواله وأفعاله وتقريراته^(٢).

فإذا كان المعصوم صلوات الله وسلامه عليه يمتنع من المصافحة للنساء، وهو من هو في نزاهته وشرفه وطهارته، ويكتفي بالكلام في أمر عظيم كالبيعة، فكيف يباح لغيره من الرجال مصافحتهن مع غلبة الشهوة، وعدم أمن الفتنة^(٣).

ثم نجد من العصرانيين من يعد ذلك تضيقاً على النساء وتعسيراً عليهن، وينادي بجواز المصافحة التي يجري بها العرف في جو طاهر!!^(٤).

وسمح به بعضهم عندما تنتفي الفتنة خاصة ما تدعو إليه الحاجة، كقدوم من سفر، أو شفاء من مرض، أو خروج من محنة، ونحو ذلك من المناسبات التي يهنئ الأقارب فيها بعضهم بعضاً^(٥).

ط - سفر المرأة بغير محرم:

قال ابن حجر رحمه الله: واستدل به (أي: حديث النهي عن سفر

(١) انظر: الفتح الرباني، للبنا الساعاتي ٣٥١/١٧.

(٢) انظر: أضواء البيان للشقيطي ٦٠٣/٦.

(٣) انظر: روائع البيان، للصابوني ٥٦٦/٢.

(٤) هذا ما قال به التراخي في كتابه: «المرأة بين تعاليم الدين وتقاليده المجتمع» ص ٣٥، ٣٧، ٤٢.

(٥) هكذا يرى القرضاوي في كتابه: «كيف نتعامل مع السنة» ص ١٦٣، وانظر كتابه: «فتاوى معاصرة» ٣٠١/٢.



المرأة مسيرة يوم وليلة إلا ومعها محرم) على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم، وهو إجماع^(١).

ونقل النووي عن القاضي عياض اتفاق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج والعمرة إلا مع ذي محرم^(٢).

ورغم وجود الإجماع في المسألة إلا أننا نجد من يتحمس لمخالفة ذلك ويعد خلافه من التشدد في غير محله! ويفتي بجواز سفر المرأة بدون محرم في الوقت الحاضر، باعتبار انتفاء العلة وهي الخوف في طبيعة السفر القديم حيث كان على الجمال ونحوها وفيه اجتياز للصحاري والمفاوز الخالية من العمران والأحياء^(٣).

ي - زواج المسلمة من الكتابي:

ويتبع هذه المسألة بقاء المرأة تحت الكافر حين تسبقه إلى الإسلام، وهذه مسألة انعقد الإجماع على حرمتها^(٤). وحكمها ثابت بالنص الشرعي القاطع المحكم^(٥).

ومع هذا يوجد من يخالف هذا الإجماع ويجيز بقاء المرأة المسلمة تحت الكتابي زعماً منه أن الكتابي لا يشمل اسم الكفر ولا الشرك، ويصف

(١) انظر: فتح الباري ٥٦٨/٢، واستثنى الحج والعمرة والخروج من دار الشرك فلم يشملهما الإجماع.

(٢) شرح النووي على مسلم ١٠٤/٩.

(٣) انظر: الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للقرضاوي، ص ٦٨، وكتابه: كيف نتعامل مع السنة، ص ١٢٩، وقد أفتى بمثل ذلك الشيخ مصطفى الزرقا في فتاويه، ص ١٣٢.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٦/٣٢، وانظر: الأحوال الشخصية للشيخ أبي زهرة، ص ١٠٢.

(٥) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ يُوَظِّنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله تعالى: ﴿لَا مَنَ جَلَ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠].

الإجماع السابق بأنه متأخر لا تنهض به حجة! كما يزعم أن الفتوى بخلاف ما ذهب إليه يؤدي إلى مشكلة وطنية وهي عقبة دون التآخي الوطني الأكمل، ونحو هذه التبريرات الباردة الميتة^(١).

ك - تعدد الزوجات:

هذه قضية حسمها القرآن الكريم فقال تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَتِلْكَ وَرِيعٌ﴾ [النساء: ٣]، وقد عبث بهذا التشريع الإلهي أناس ممن يسمون أنفسهم بالمستنيرين فأبطلوا التعدد زاعمين أن من شرطه العدل وهو غير مقدور عليه بنص القرآن: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]، هكذا يغالطون ويلبسون، وقد ناقش أهل العلم هذه الحماقات وبيّنوا كيف يجمع بين النصوص وهي طريق أهل الحق، ولا يضرب بعضها ببعض كما هي طريقة أهل البدع والأهواء، وقد فهمت الأمة هذا الخطاب فهماً سليماً دام منذ أربعة عشر قرناً، فبماذا يفسر هؤلاء المستنيرون هذا الفهم وبماذا يصفونه، فهل يعقل أن يكونوا على الحق والأمة كلها على الخطأ^(٢).

كما ينظر خصوم تعدد الزوجات إلى أن تبني رأي التعدد ليس له من غرض سوى إرضاء الشهوات بالنسبة للفرد الذي يقدم عليه، ومن ثم فهو يلحق بالمرأة أضراراً جانبية لا سيما في هذا العصر الذي نالت فيه المرأة جميع حقوقها! فضلاً عن أنه عائق للمرأة في طريق تقدمها الاجتماعي، وهضم لبعض حقوقها، وهدر لآدميتها!!

ومن هؤلاء المننديين بهذا الموضوع: قاسم أمين الذي يقول: لا أرى

(١) ذهب إلى هذا الرأي الترابي (انظر كتاب: الترابي وفساد نظرية تطوير الدين) لعبدالفتاح محجوب نقلاً عن كتاب منهج التيسير المعاصر للطويل ص ١٩١، وانتصر لهذا القول العلالي في كتابه: أين الخطأ؟ ص ١١٤ - ١١٧.

(٢) انظر في هذا الموضوع كتاب: المحاور، للصاوي، ص ١٩٤، وقد أورد فيه ردود علماء الأزهر ودار الإفتاء المصرية.



تعدد الزوجات إلا حيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية، وهو علامة تدل على فساد الأخلاق واختلال الحواس وشره في طلب اللذائذ^(١).

وقال آخر: نظام تعدد الزوجات هو أحد أسباب الانحلال الخلقي بين النساء، لأن مجرد ارتباط الرجل بأكثر من زوجة يدفع كلاً منهن إلى طريق الخيانة، لأن المرأة تعتبر اتصال زوجها بامرأة أخرى خيانة لها!... يؤدي تعدد الزوجات إلى زيادة النسل في الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات من كثرة المواليد!!^(٢).

وهؤلاء لم يدركوا أن الإسلام عندما أباح التعدد وضع لذلك ضوابط تقتضي المساواة والعدل فيما يستطيع عليه، إلا ما خرج عن إرادته كما في الميل القلبي فإنه لا يلام عليه.

لقد راعى الإسلام في هذا التشريع مصلحة الفرد والمجتمع:

فالزوجة قد تعجز عن الإنجاب لأمر أو لآخر، وقد يظهر بها ما يمنع كمال الاستمتاع بها، ونحو هذه الأعذار مما ذكرته كتب الفقه، بل إن الأمر في هذا لم يكن حكراً على الزوج، فالزوجة لها طلب الفراق إن وقعت على عيب جنسي لدى الزوج من الجب والعنة^(٣) ونحو ذلك، فأبي عدل أحسن من هذا، وأي دين أعظم من دين الإسلام.

(١) ذكره في كتابه: تحرير المرأة ٩٢/٢، ونقله عنه صاحب كتاب: حركة تحرير المرأة في ميزان الإسلام، ص ٢٨٦، كما نقل آراء بعض الكتاب من المستشرقين ونظرتهم الحاقدة وافتراءاتهم على الإسلام، وأن تعدد الزوجات لا يحقق المساواة التي ينادون بها.

(٢) هكذا قال عادل أحمد سركيس في كتابه: الزواج وتطور المجتمع، ص ٢٠٤ (يراجع كتاب: حركة تحرير المرأة في ميزان الإسلام) المشار إليه آنفاً.

(٣) الجب: هو قطع الذكر كله أو بعضه والباقي منه دون الحشفة. والعنة: بضم العين هي عجز الرجل عن الوطء. شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع، ص ١٥٧.

الخاتمة

وفيها خلاصة البحث:

أظهر البحث نظرة الإسلام السامية والراقية للمرأة، وإعطاءها المكانة اللائقة.

والمقارنة بين هذه النظرة ونظرة الجاهلية الأولى والمعاصرة للمرأة التي أكسبتها الشقاوة والتعاسة وانتكاسة الفطرة.

كما تبين مدى المكر الذي يحقق بالمرأة، واستغلالها وسيلة لتنفيذ مخططات ومؤامرات عالمية ما كان العدو ليصل إليها إلا عن طريق المرأة.

وظهر أيضاً من خلال البحث أن من بني جلدتنا من ساعد على تمرير خطط الأعداء شعر أم لم يشعر.

ويستفاد من هذا البحث عدم الاغترار بالأقوال الشاذة التي وجدت في كلام بعض الفقهاء، لأن حكايتها في زمانهم يختلف عن حكايتها في زماننا، ولو وقف أولئك الفقهاء على فساد زماننا ما قالوا الذي قالوه، ولجعلوا هذا الفساد عذراً لهم في الامتناع عن الكلام بذلك، كما هو معروف من ورعهم وحرصهم على الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية، وعفاف المرأة المسلمة على وجه الخصوص.

كيف وتلك الأقوال لا دليل عليها، ولا تستند إلى إثارة من نص أو إجماع يعتد به.

كذلك ظهر من خلال البحث مدلول كلمة الحرية بين مفهومين، المفهوم الإسلامي الصحيح، والمفهوم الغربي القذر.



فعلى المسلمة أن تكون واعية حصيفة لما يحاك حولها من مؤامرات، وأن تسعى جاهدة للتمسك بدينها والاعتزاز بمبادئه، ونشر ذلك في أوساط النساء، وإرغام الشيطان وحزبه بالتصدي للتيارات المفسدة، والهجمات الشرسة، التي لا تفتأ بين الفينة والأخرى أن تظهر لنا بمظاهر مختلفة، وأساليب متنوعة، يلتبس فيها الحق بالباطل، والله عز وجل قد أمرنا بالحوذر فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وفصل لنا الآيات لتمييز سبيل المجرمين من سبيل المؤمنين فقال: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

وأعلم الخلق علماً وعملاً هو من استبان له سبيل المؤمنين من سبيل المجرمين على التفصيل.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه وخاتم رسله.



المراجع

- الإجماع، لابن المنذر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، يوسف القرضاوي، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الإنسان وحرية في الإسلام، محمود بابلي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار الشبل، الرياض.
- الإنصاف في معرفة راجح من الخلاف، للمرداوي، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.
- أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق محمد عطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أحكام القرآن، للجصاص، ضبط عبدالسلام شاهين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأحوال الشخصية، محمد أبو زهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٥٧م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الاختلافات الفقهية لدى الاتجاهات الإسلامية المعاصرة، محمد عبداللطيف محمود، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، دار الوفاء.
- أدلة الحجاب، محمد إسماعيل المقدم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ، دار الإيمان، الإسكندرية.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، ١٤١٥هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- أضواء على الحركة النسائية المعاصرة، روز غريب، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، بيروت.
- أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، يوسف القرضاوي، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، مكتبة وهبة، القاهرة.



- أين الخطأ؟ تصحيح مفاهيم ونظرة تجديد، عبدالله العلايلي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م، دار الجديد، بيروت.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد بن رشد، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الكتب الإسلامي.
- تحرير المرأة، قاسم أمين، تحقيق محمد عمارة، طبعة سنة ١٩٧٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- تحفة المودود بأحكام المولود، ابن القيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.
- التقرير الارتياضي (الاستراتيجي) السنوي، الصادر عن مجلة البيان - الإصدار الثالث - ١٤٢٧هـ.
- تهذيب مختصر سنن أبي داود، ابن القيم، تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله القرطبي، ١٤٠٥هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- جهادنا الثقافي (مواقف وإشارات)، جمال سلطان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام، بريطانيا.
- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل، للآبي الأزهري، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- حديث إلى الشباب المتطرف، عبدالمنعم النمر، ١٩٩٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حركة تحرير المرأة في ميزان الإسلام، عماد محمد عمارة يس، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة.
- حق الحرية في العالم، وهبة الزحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، دار الفكر، بيروت، دمشق.
- روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، محمد بن علي الصابوني، دار إحياء التراث العربي.
- روضة الطالبين، للنووي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق.
- السابحون ضد التيار، لعبدالرحمن البنفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاکر، دار المعرفة.
- السنن الكبرى، للبيهقي، دار الفكر.
- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، دار الشروق.
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، يوسف القرضاوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الصحوة، القاهرة.
- صحيح البخاري، الطبعة الأولى، المكتبة السلفية، ترقيم عبدالباقي.
- صحيح مسلم، ترقيم عبدالباقي.
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب العظيم آبادي، تحقيق عبدالرحمن عثمان، الطبعة الثالثة، مكتبة ابن تيمية.
- غياث الأمم والتهياث الظلم، أبو المعالي الجويني، تحقيق عبدالعظيم الديب، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ، مكتبة إمام الحرمين.
- فتاوى معاصرة للمرأة المسلمة، يوسف القرضاوي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار الضياء، عمان.
- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تعليق ابن باز، دار المعرفة.
- الفتح الرباني مع شرحه بلوغ الأمان، للبناء، دار الشهاب، القاهرة.
- كيف نتعامل مع السنة، يوسف القرضاوي، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماذا عن المرأة، نور الدين عتر، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، طبعة سنة ١٤١٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.



- المحاور (مواجهة فكرية حول قضية تطبيق الشريعة)، صلاح الصاوي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، مطبعة المدني، دار الإعلام الدولي، القاهرة.
- المرأة بين الفقه والقانون، مصطفى السباعي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، دار السلام، القاهرة.
- المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة.
- المرأة المسلمة في تونس بين توجيهات القرآن وواقع المجتمع التونسي، راشد الغنوشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار القلم، الكويت.
- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، لابن حزم، مطبوع مع نقد مراتب الإجماع لابن تيمية.
- مستقبل الإسلام خارج أرضه كيف تفكر به؟ محمد الغزالي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، مؤسسة الشرق للعلاقات العامة، الدوحة.
- المغني، لابن قدامة، مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للخطيب الشربيني، مطبعة الشركة، مكتبة مصطفى الحلبي.
- ملامح المجتمع المسلم، يوسف القرضاوي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- منهج التيسير المعاصر، عبدالله بن إبراهيم الطويل، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، دار الهدى النبوي، مصر، المنصورة.



